البنـــاء
السنة الثامنة / الثلاثاء / 24 تشرين الأول 2017 / العدد 2498
Eighth year / Tuesday / 24 October 2017 / Issue No. 2498

## تحت المجهر

### العقوبات الاقتصادية... لا الحرب «الإسرائيلية»

■ هتاف دهام

يصوِّت مجلس النواب الأميركي خلال أيام على فرض عقوبات جديدة على برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني وحزب الله، في مسعى لاتخاذ نهج صارم ضدّ الحكومة الإيرانية من دون الحاجة لتقويض الاتفاق النووي الدولي على الفور.

بحسب زعيم الأغلبية كيفن مكارثي ورئيس لجنة العلاقات الخارجية النائب إد رويس، فإنّ مسؤوليةَ الكونغرس تكمن في العمل مع الجهة التنفيذية لرسم استراتيجية واضحة لوقف السلوك الإيراني «المتهوّر».

لا يمكن لواشنطن «منح» طهران النصر في المنطقة. بدأت تخطط لتفكيك قبضتها في مرحلة ما بعد القضاء على تنظيم داعش، هذا ما يؤكده قطب سياسي بارز مُطلع على الموقف الأميركي لـ «البناء». فالعلاقة السيئة بين أميركا الرئيس دونالد ترامب والجمهورية الإسلامية، ستثمر عقوبات اقتصادية على إيران بسبب برنامجها الصاروخي البالستي. هذه العقوبات ستكون بالتكامل مع قانون تشديد العقوبات على حزب الله. فكلما تضاعفت حدّة المواجهة بين «محور الشرّ» و «الشيطان الأكبر»، باتت الأولوية لـ «تقليص نفوذ» حزب الله في لبنان وسورية.

ويجزم القطب نفسه، أنّ المشكلة في العقوبات أنها مفتوحة وطويلة الأمد. فهي غير محدّدة بجدول زمني (سنة أو سنتين على سبيل المثال). ما يعني أنها ستكون سيفاً مسلطاً على المؤسسات والمصارف اللبنانية وغير اللبنانية وستستخدم غبّ الطلب لمحاصرة المقاومة أوروبياً ودولياً. فالكونغرس الأميركي حدّد العقوبات على مؤسسات الحزب (بيت المال، جهاد البناء، هيئة دعم المقاومة، قسم العلاقات الخارجية، المنظمة الأمنية، قناة المنار، إذاعة النور والمجموعة اللبنانية للإعلام)، وعلى مَن يقدّم أيّ دعم له أو لأيّ كيان من الكيانات المرتبطة به. كلّ ذلك بزعم أنه يعمل بتبييض الأموال من خلال النظام المصرفي اللبناني. وبالتالي فإنّ العقوبات (تجميد الأصول، حجب التعاملات المالية، ومنع إصدار تأشيرات السفر إلى الولايات المتحدة) من شأنها أن تحدّ، بحسب الكونغرس، مما أسماه الأنشطة «الإجرامية» العابرة للقارات التي يقوم بها الحزب، كالاتجار بالمخدرات وغسل الأموال.

برزت مواقف متعدّدة في الولايات المتحدة حيال تجنّب وقوع حرب بين حزب الله و«إسرائيل» في لبنان والجنوب السوري، بالتزامن مع إشارة مشروع العقوبات لما أسماه انتهاك حزب الله القرار 1701 ببناء ترسانته المسلحة مجدّداً لتتضمّن أكثر من 150 ألف صاروخ إيراني مُخزّن في قرى جنوب لبنان تحت أبنية يسكنها مدنيون.

طرح أكثر من سيناريو في الأروقة الأميركية لكيفية التعاطي مع هذه التطورات. لعلّ أبرز هذه السيناريوات استبدال الحرب العسكرية «الإسرائيلية» بارتداداتها الكارثية... بالحرب الاقتصادية (العقوبات) التي تكون أشدّ فتكاً وأقلّ ضرراً من فتح الجبهات على مَن يخططها ويشنّها.

وفي السياق، بدأت التساؤلات عند الجمهوريين والديمقراطيين معاً، حيال مقدرة واشنطن الاستمرار بتقديم المساعدات العسكرية لدول العالم الثالث من دون أن تحقق النتائج المرجوة (تغيير في سياسات هذه الدول). الأمر الذي يستدعي انتهاج سياسة فرض عقوبات شديدة على أحزاب وأنظمة تختلف معها لتحقيق الهدف المنشود، يقول القطب نفسه، نقلاً عن مسؤولين أميركيين.

ورغم ذلك، يبقى خطر الحرب قائماً. المعلومات المتوفرة من أوساط دبلوماسية واستخبارية تتحدث عن احتمال حرب، بمعزل عن أنّ أية مواجهة مقبلة ستكون مرتبطة بنضوج المعطيات سواء على المستوى العسكري أو الدبلوماسي أو الزمني. ولذلك، فإنّ أيّ كلام جدّي في هذا الشأن، يمكن رصده اعتباراً من الربيع المقبل.

ويؤكد القطب السياسي نفسه، أنّ روسيا وحدها بإمكانها أن تلعب دور عنصر الاستقرار لمنع الحرب «الإسرائيلية»، عن طريق فك الارتباط على الجبهة السورية الجنوبية، فموسكو بعلاقاتها الجيدة مع «تل أبيب» قد تكون الطرف الوحيد الذي قد يمنع الانزلاق إلى مصير مجهول.

وسط هذا المشهد، يبدو جلياً الاهتمام الأميركي بالمحافظة على الاستقرار السياسي والمالي والاقتصادي والأمني في لبنان وعدم تعرّضه، لأية هزة. ويبدو جلياً أيضاً أنّ واشنطن ستلجأ إلى الطرق كافة لخنق حزب الله اقتصادياً...

لقد أكد وفد جمعية المصارف، خلال لقاءاته مع مسؤولي المصارف المراسلة أو مع الكونغرس والإدارة الأميركية، الالتزامَ بالقواعد المصرفية العالمية، ومنها الأميركية بوجه خاص، لكونَ معظم العمليات تتمّ بالدولار الأميركي وعبرَ المصارف الأميركية المراسلة. وشدّد على ألا «يكون أيّ تطبيق للتشريعات الجديدة (العقوبات ضد حزب الله) مضرّاً أو أن تنتج عنه أضرارٌ جانبية بلبنان وباقتصاده ومصارفه المؤتمنة على مدخرات اللبنانيين». وبحسب القطب السياسي، فإنّ وفدَ المصارف قد لا يكون نجح في إقناع الكونغرس بأنّ «لبنان جزيرة بمنأى عن إيران، لا سيما أنّ الحزبَ مستهدَفٌ بالدرجة الأولى لارتباطه بالجمهورية الإسلامية».

# «إسرائيل» والتشويش على الحل السياسي في سورية

■ روزانا رمّال

الحديث المتزايد عن حل سياسي للازمة السورية في الاشهر المقبلة، يتسارع والحديث عن إيجاد حل قبل نهاية العام، حسب الأروقة الدبلوماسية هو خيار محتمل، اذا سارت الامور، كما هي عليه اليوم لجهة توافق الأميركيين والروس على سبل إيجاد مخارج واضحة ترضي حلفاء الطرفين للخروج بمشهد عام في سورية قوامه ضبط حركة الإرهاب وتمدده. ومع تسارع هذه المساعي وحديث المبعوث الأممي ستيفان دي مستورا عن جدية ملحوظة تحضيراً للمؤتمرات السياسية المقبلة بين استانة وجنيف، تبدو فكرة اقفال الملفات الحدودية أكثر قلقاً بالنسبة لـ«إسرائيل» التي تدرك ان الوجود الاساسي على الحدود الجنوبية العسكرية من الجهة السورية يتمركز حول نقاط الربح والخسارة الحقيقية لجهة ضمان الأمن الحيوي للكيان الذي كان قد عمل لسنوات على إبعاد مخاطر انتشار حزب الله على الحدود الشمالية مع لبنان، مفاعيل تعافي الحزب بعد حرب تموز عام 2006، وذلك على اصعد عدة ابرزها اغتيال القيادي عماد مغنية وحسان اللقيس وسلسلة قادة في سورية وصولاً الى اللعب على وتر تسعير الاشتباك الداخلي وتزخيمه في ايار 2008. وهو الأمر الذي كان قد قادراً على ارباك الحزب داخلياً وازاحة اهتماماته عن تعظيم قدراته بالحساب «الإسرائيلي».

مسألة تعظيم هذه القدرة وتعزيزها تحدّث عنها أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله أكثر من مرة، والخلاصة تقول ان الحزب هو اليوم في اقوى حالاته، حسب قول نصرالله وتوضيحه امام الذين اعتبروا ان انشغال الحزب في الحرب السورية تكفل بإضعافه، خصوصاً مع خسارته قيادات فعالة جدا على الساحة العسكرية، أكان لجهة القتال مع العدو «الإسرائيلي» او لجهة هيكلية الحزب العسكرية.

وبالتالي فإن هذا القلق الموجود «إسرائيلياً» من هاجس الحدود ومصيره هو قلق واقعي، لكنه قادر على اخذ الامور الى خيارات وآفاق عدة ليس آخرها التمادي في عمل عسكري ولو جاء محدوداً او مدروساً من الجهة «الإسرائيلية» من اجل فرض اوراق تفاوضية واضحة بعد ان تعثر المسعى «الإسرائيلي» مع روسيا في اخراج ايران من تلك المنطقة او ما يعادله المصالح الايرانية المتمثلة بحزب الله، علماً ان هذا الاخير لا ينوي حسب نصرالله البقاء في سورية. وهو الأمر الذي شدّد عليه نصرالله في احد خطاباته قائلاً إن حزب الله في مهمة، وسيعود الى لبنان حين تنتهي من دون التوسع نحو حسابات الدخول والخروج من سورية حسياً او فعلياً، لان وجهة النظر الأقرب الى الواقع تتحدث عن وجود قوي لحزب الله في سورية قبل الازمة السورية لجهة القيادات والتدريب والتخطيط وما اغتيال القيادي عماد مغنية الا دليل واضح على ذلك في ذلك الوقت.

الخيار «الإسرائيلي» الصعب لجهة فتح جبهة من غير المعروف إمكانية اغلاقها او ربما قدرتها على السيطرة عليها وحصرها ضمن الخطة المنشودة لاستخدامها فقط للضغط على طاولة المفاوضات هو الخيار الأدق، لكنه ليس الأبعد عن «إسرائيل» التي تبتغي استصدار قراراً أممياً يعيد ترتيب شكل المسرح الجنوبي على حدودها. وهذا الأمر ليس ممكناً من دون معركة او ما يعادلها من خيار يفرض على المجتمع التدخل في مناطق فصل الجبهات. وهنا يحضر الموقف الرسمي السوري الرافض أي عبث بالسيادة.

يقول وزير الدفاع «الإسرائيلي» المتطرف أفيغدور ليبرمان إن «حزب الله يقف وراء إطلاق الصواريخ الأخيرة تجاه الجولان» وإن «إطلاق الصواريخ الذي استهدف الجولان كان مقصوداً وبأوامر من «حسن نصر الله» والنظام لم يعلم بها، فلم تكن صواريخ طائشة».

يحاول ليبرمان الإيحاء بما هو أهم من نقطة الاعتداء او العمل العسكري بذاته، لما هو ابعد من حدود الفعل والنتيجة. فهو يقصد الاشارة الى ان حزب الله لا يخضع لأجندة حليفته سورية، بل يعمل ضمن اجندته الخاصة ويتخطى مفهوم التحالف إذا اقتضت الحاجة، وان النظام اضعف من ان يضغط على حزب الله في هذه الآونة التي صارت فيها سورية تدين للحزب بالكثير. حزب الله برأي ليبرمان لا ينسق مع سورية، بل مع ايران فقط وهو ما يبدو تحذيراً للجبهة الداخلية حول مخاطر وجود حزب الله وايران في الجنوب، اضافة الى ما يمكن ان يعتبر إيجابياً. وهو قبول ليبرمان بفكرة بقاء النظام السوري كأمر واقع مرير، لكنه اهون الشرور اليوم، فالاقتناع بخسارة الحساب «الإسرائيلي» الذي دعم وشرع وجود جبهة النصرة في الجنوب ودعم الجيش الحر وذيول المعارضة المسلحة والقناعة ببقاء الأسد اسهل من القبول بامر واقع من نوع «توسيع النفوذ الايراني» حتى الحدود الجنوبية مع «إسرائيل» ليصبح الانتشار الايراني عبر حزب الله بالمنطق «الإسرائيلي» من الحدود الشمالية والجنوبية هو الحاصل الأخير لجولات قوامها سبع سنوات من فشل المسلحين وسبع سنوات من تقدّم محور سورية روسيا وايران يلخصها حضور حزب الله الناشط.

يدخل ليبرمان على مسعى التشويش على العملية السياسية التي تطبخ على نار حامية ضمن آلية تتزامن مع تصعيد أميركي في الكونغرس وخارجه في البيت الأبيض حيث التصعيد الكبير بوجه حزب الله وإيران مع استحضار مسالة العودة عن الاتفاق النووي مع ايران من جهة، واستحضار عملية المارينز في ذكراها السنوية من جهة أخرى، وما تضمّن من كلمات لافتة من المسؤولين الأميركيين بحق حزب الله.

ولا يغير من هذا الارتباك والقلق «الإسرائيليين» وصف نتنياهو لكلام ليبرمان باللامسؤول، بل يزيد تظهيره بين خيار ربط نزاع مع حزب الله وخيار الخشية من التصعيد والانزلاق، إلى حيث لا قدرة على السيطرة.

## خفايا

لفتت أوساط سياسية إلى أنّ البلد دخل في أجواء الانتخابات النيابية المقرّر إجراؤها في أيّار العام المقبل، وذلك من خلال انشغال معظم القوى والأحزاب بتركيب ماكيناتها الانتخابية وإطلاقها، الأمر الذي سيفتح في هذه المرحلة جبهات سياسية حامية لكون الجميع يرى أنّ الانتخابات ستشكّل منعطفاً في ما يتعلق بإعادة تكوين السلطة على مختلف مستويات الدولة...

### رئيس «القومي» يبحث وسفير الصين تطوير العلاقات

# قانصو: نثمّن دور الصين في تحقيق الأمن والسلام الدوليين وموقفها ضدّ الإرهاب

قانصو مستقبلاً سفير الصين بحضور صقر وحمية والبونجي

**كيجيان: نؤكد ضرورة الحلّ السياسي للأزمة السورية وتأمين عودة النازحين**

استقبل رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي الوزير علي قانصو في مركز الحزب، سفير جمهورية الصين الشعبية وانغ كيجيان ترافقه مسؤولة العلاقات السياسية في السفارة ناديا تشن، وذلك بحضور عميد الخارجية حسان صقر، عميد الإعلام معن حمية ووكيل عميد الخارجية سناء البونجي. وجرى خلال اللقاء بحث في آخر التطورات على الساحتين القومية والدولية، وكذلك تعزيز العلاقات وتطويرها على مختلف الصعد بين الحزبين «القومي» و«الشيوعي الصيني».

وثمّن قانصو مواقف الصين حيال مختلف القضايا، وسعيها الدؤوب لتحقيق الأمن والاستقرار الدوليين، والمبادرات والخطوات، لا سيما في مجالات الاقتصاد والتنمية.

ولفت قانصو إلى أن الصين تقف على الدوام تقف إلى جانب القضايا العادلة، ومع حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في مقاومة الاحتلال والعدوان، كما أنها وقفت إلى جانب سورية بوجه الإرهاب والتطرف، واستخدمت حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن الدولي بوجه مشاريع القرارات التي استهدفت الدولة السورية، ونحن نرى في هذه المواقف، وقوفاً إلى جانب الحق، في مواجهة مشاريع الهيمنة والتقسيم، خصوصاً أنّ الصين أكدت دائماً احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها.

وقال قانصو: «الصين تقدّم للنازحين السوريين مساعدات كبيرة، بواسطة الدولة اللبنانية وبواسطة المؤسسات الدولية، لكن هذا الأمر لا يظهر في الإعلام، لأنّ هناك جهات دولية تستثمر في ملف النزوح، وتمارس سياسة التعمية على المساعدات».

وأكد قانصو أنّ الدولة السورية وحلفاءها يواصلون الحرب ضدّ الإرهاب، وقد تمّ تحقيق المزيد من الانتصارات، خصوصاً في دير الزور، لكن رعاة الإرهاب وفي مقدّمهم أميركا والعدو «الإسرائيلي» يقدّمون الدعم للمجموعات الإرهابية.

وفي تصريح له بعد اللقاء، قال السفير الصيني يانغ كيجيان: «تشرّفنا بزيارة رئيس الحزب السوري القومي الإجتماعي الوزير علي قانصو، وتطرّقنا إلى التواصل والتعاون بين الحزبين القومي والشيوعي الصيني ونحن نتطلع إلى تعزيز هذه العلاقة، في إطار التعاون الصيني مع جميع الأحزاب والقوى في لبنان».

وأضاف كيجيان: «تمّ البحث في الأزمة السورية وأكدت ضرورة الحلّ السياسي للأزمة في أقرب وقت ممكن وتأمين عودة النازحين السوريين، لافتاً إلى أنّ التسريع بالعملية السياسية يساهم في عودة النازحين، كما أكدنا أهمية الإستقرار في لبنان وتحقيق التنمية».

ورداً على سؤال حول التهديدات الأميركية ضدّ القوى التي تدافع عن أرضها بوجه الاحتلال والإرهاب، أجاب السفير الصيني: «نحن نعمل على صيانة وحدة الدول وسلامة أراضيها، ونؤيد في هذا الإطار جهود لبنان لصيانة استقلال ووحدة أراضيه، بالإضافة الى جهوده في مكافحة الإرهاب، ونؤكد على تمسكنا بمبدأ احترام الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وفقاً لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة».

### حاكم أستراليا في بعبدا وعين التينة

# رئيس الجمهورية: لتوحيد جهود محاربة الإرهاب وحلّ الأزمة السورية

الرئيس عون وحاكم استراليا وبونجي

توافق رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وحاكم أستراليا العام السير بيتر كوسغروف على ضرورة تفعيل العلاقات اللبنانية – الأسترالية على مختلف الصعد، وتطوير آليات التعاون بين البلدين في المجالات كافة، وفق دينامية متجدّدة لتعاون يخدم مصالحهما المشتركة.

وشدّد عون على أهمية توحيد الجهود الدولية من أجل مكافحة الارهاب، وعلى أهمية التوصل إلى حلول سياسية للأزمة السورية وضرورة الإسراع في إيجاد حل لأزمة النازحين يساهم في إعادتهم إلى المناطق الآمنة في بلادهم، لا سيما أن لبنان لم يعُد بمقدوره تحمّل المزيد من الأعباء نتيجة ضخامة حجم هذا النزوح.

مواقف الرئيس عون جاءت خلال المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده مع حاكم أستراليا العام السير بيتر كوسغروف بعد محادثاتهما في القصر الجمهوري.

وقال «لقد لمست في هذا اللقاء مدى محبة حاكم أستراليا للبنان وإعجابه بحيوية شعبه، وثمّنت التقدير الذي يكنّه للحضور اللبناني في القارة الأسترالية، الذي يعود لقرون مضت، وأصبح جزءاً مكوّناً لها من دون التخلي عن الارتباط بالجذور. وهو مصدر اعتزاز وطني لنا. وأبلغت سعادته أن ما يجمع بلدينا أكبر بكثير من مجرّد التمسك بقيم السلام والديموقراطية، بل يتعدّاه إلى احترام التعدّدية وحق الاختلاف والتنوّع، وصولاً الى الدفاع عن كل ما يصون كرامة الإنسان وحقوقه. كذلك اطلعت الحاكم على مطلب لبنان في أن يكون مركزاً دولياً لحوار الأديان والحضارات والأعراق، معتمداً من الأمم المتحدة، طالباً دعم بلاده في تحقيق هذا الهدف وفي الدفاع عن حقوقنا المشروعة في المحافل الدولية، من دون أن نغفل ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ومنها القرار 1701 القاضي بانسحاب «إسرائيل» من كامل الأراضي التي ما زالت تحتلها».

وجرى التشديد بحسب الرئيس عون على أهمية توحيد الجهود الدولية من أجل مكافحة الإرهاب الذي بات خطراً شاملاً يستوجب معالجات تتخطّى النطاق الوطني.

وردّ الحاكم كوسغروف بكلمة قال فيها: خلال لقائنا، تناولنا، فخامة الرئيس وأنا، مدى اتّساع وعمق العلاقة بين أستراليا ولبنان، التي ترتكز على روابط اجتماعية واسعة النطاق. كما عبّرت عن امتنان أستراليا للدور المهم الذي لعبه المهاجرون اللبنانيون في تنمية أمتنا. واليوم، تشمل العلاقة اللبنانية – الأسترالية: التعاون في مجال الدفاع والأمن؛ المساعدات الإنسانية للبنانيين والسوريين المحتاجين، وإضافةً الى الروابط الثقافية والأكاديمية والتجارية. وأكد السير كوسغروف على عمق العلاقة بين البلدين التي ترتكز على روابط اجتماعية واسعة النطاق، مبدياً التزام بلاده إزاءها ومواصلة النظر في سبل توطيدها.. وأضاف «تتطلّع أستراليا الى استمرار العلاقة الوثيقة بين بلدينا وتوسيعها أكثر فأكثر خلال الأعوام المقبلة»

وكان الرئيس عون والحاكم كوسغروف عقدا لقاء ثنائياً رحب خلاله الرئيس عون بزيارة الضيف الأسترالي وهي الأولى له كحاكم الى لبنان، لافتاً الى عمق العلاقات التي تربط لبنان بأستراليا والتي ازدادت تجذراً بفعل الدور الذي يلعبه ابناء الجالية اللبنانية هناك. وقد تبوأ بعضهم مناصب ومواقع قيادية امثال ماري بشير حاكمة ولاية نيو ساوث ويلز لمدة طويلة وستيف براكس رئيس الحكومة السابق لولاية فكتوريا.

وثمّن عون الدعم الذي تقدّمه أستراليا للبنان في المجال العسكري، لافتاً الى ضرورة زيادة المساعدات التي تقدمها للجيش اللبناني الذي يضطلع بمهام حماية لبنان ومحاربة الارهاب أكان ذلك في مجال التدريب والتجهيز أو تبادل المعلومات. وشدد على أهمية تعزيز العلاقات اللبنانية – الأسترالية في المجال الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري من خلال تعزيز نشاطات غرفتي التجارة والصناعة اللبنانية – الأسترالية في سيدني وملبورن. وأكد ضرورة تشجيع التواصل بين المؤسسات الجامعية في البلدين.

وعرض رئيس الجمهورية للتحديات التي يواجهها لبنان في ظل استمرار الصراع مع «إسرائيل» التي ما تزال تحتل جزءاً من مزارع شبعا وتواصل انتهاكها لسيادة لبنان ارضا وبحرا وجوا، وتلك المتمثلة بمواجهة الارهاب بعدما تمكن من تحرير حدوده الشرقية اخيراً. كما تطرق لأزمة النازحين السوريين، فعرض لموقف لبنان الداعي الى التركيز على معالجة لب الازمة وتداعياتها، مجدداً تأكيد أنه بات لزاماً على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بذل كل الجهود الممكنة وتوفير الشروط لعودة آمنة لهم الى بلدهم لا سيما الى المناطق المستقرة التي يمكن الوصول اليها، او تلك المنخفضة التوتر من دون أن يتم ربط ذلك بالتوصل الى الحل السياسي. ولفت في هذا السياق، الى ما يقوم به لبنان من جهود وآخرها توجيهه رسائل الى رؤساء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية تضمّنت الموقف اللبناني من هذه الأزمة وسبل حلها، لافتاً الى العبء الثقيل الذي يتحمله لبنان نتيجة تدفق النازحين ما يعرّضه للمخاطر الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية في حال عدم إيجاد حل لهذه الازمة.

وعبّر حاكم أستراليا بدوره، عن سعادته لوجوده في لبنان شاكراً الرئيس عون على الحفاوة التي لقيها مركزاً على عمق الصداقة اللبنانية الأسترالية. وقال إن بلاده تتابع باهتمام ما يحصل في منطقة الشرق الأوسط عموماً، وفي لبنان خصوصاً، وتعبر عن ارتياحها للإنجاز الذي حققه الجيش اللبناني في تحرير ارض لبنان من التنظيمات الارهابية. وأبدى الحاكم كوسغروف استعداد أستراليا لدعم لبنان في مواجهة تداعيات النزوح السوري الى أراضيه، لافتاً الى اعتمادات مالية خصصتها بلاده لهذه الغاية. وتمنى ان تزول قريباً اسباب التوتر في الشرق الاوسط.

وعلى صعيد التعاون الثنائي، شدّد الحاكم الأسترالي على الرغبة في تفعيل التعاون التجاري ومواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة معرباً عن اهتمامه برغبة لبنان في أن يكون مركزاً أممياً لحوار الحضارات والأديان والأعراق، مشدداً على استمرار دعم بلاده للجيش اللبناني ولدور المراقبين الأستراليين في اطار مراقبي الهدنة.

وفي نهاية اللقاء الثنائي، انضمّ اعضاء الوفدين اللبناني والأسترالي الى الرئيس عون والسير كوسغروف في محادثات موسّعة تناولت مواضيع التعاون بين لبنان وأستراليا وضرورة التواصل الدائم بين البلدين وتعزيز التبادل التجاري وتنظيم رحلات جوية مباشرة.

بعد ذلك، وقع الحاكم الأسترالي سجل الشرف في البهو الداخلي، ودوّن الكلمة الآتية:

أودّ أن أتقدّم بجزيل الشكر لفخامة رئيس الجمهورية ولحكومة لبنان وشعبه لدعوتنا للقيام بهذه الزيارة ولحفاوة الاستقبال الذي لقيناه. بين أستراليا ولبنان تاريخ مشترك وعلاقات متينة. وإني أتطلع لمواصلة العمل من اجل توطيد اواصر الصداقة بين بلدينا لتبلغ مزيداً من التقدم».

أقام الرئيس عون مأدبة غداء على شرف الحاكم الضيف حضرها أعضاء الوفدين الرسميين اللبناني والأسترالي والوزراء جبران باسيل ويعقوب الصراف وبيار رفول وسفراء دول الكومنولث والقائم بأعمال السفارة البابوية في لبنان وعميد السلك القنصلي في لبنان جوزف حبيس واركان السفارة الأسترالية في لبنان والامين العام لوزارة الخارجية السفير هاني شميطلي ومدير المراسم في الوزارة السفيرة ميرا ضاهر فوليديس ومدير الشؤون السياسية السفير غادي خوري ورئيس غرفة التجارة والصناعة اللبنانية الأسترالية السيد فادي الذوقي وكبار موظفي رئاسة الجمهورية.

وليس لنا الآن، الا ان نعرب عن افتخارنا بالاغتراب اللبناني في أستراليا. وهو حضور فيه من التضحيات والبذل في شتى ميادين العطاء، بقدر ما فيه من التعلق بقيم الجذور، وأهمها الإيمان بقدرة الفرد على التفاعل مع أخيه في الإنسانية، والسعي من اجل أن تتمكن روح الإخاء هذه من دفع الدول والشعوب نحو مزيد من التضامن.

ورد الحاكم كوسغروف بكلمة مشيراً إلى أن أي علاقة ثنائية تعتمد، في مداها واتّساعها، على الروابط بين الشعوب، وفي هذا السياق فإن أستراليا ولبنان محظوظان... من ميادين الرياضة، مروراً بالقطاع الأكاديمي والأعمال، وصولاً الى أعلى مستويات الحكومة، لقد ساهم اللبنانيون –الأستراليون في تقدّم أمّتنا، وما زالوا يلعبون دوراً مهماً في مسيرتنا الوطنية المتطوّرة. بدورها، تبقى أستراليا صديقةً راسخةً للبنان، ملتزمة بسيادته واستقلاله ووحدته الوطنية، ومعتزّةً بمساعداتنا المتواصلة في المجال الإنساني وفي مجال حفظ السلام.

ومن بعبدا توجّه حاكم أستراليا الى عين التينة، حيث استقبله رئيس المجلس النيابي نبيه بري وعرض تطوير العلاقات الودية والتعاون البرلماني في ظل الجسر الإنساني بين البلدين عبر مئات الآلاف من أبناء الجالية اللبنانية في أستراليا. كما جرى البحث في تطوير العلاقات والتعاون البرلماني عبر الاتصالات والزيارات المباشرة أو عبر لجان الصداقة. وشدّد بري على الخروق «الإسرائيلية» اليومية للقرار 1701، وطلب أيضاً أن تساعد أستراليا في الحل السياسي في سورية. كذلك تطرّق البحث الى الأزمات العربية وفي المنطقة وتداعيات قضية النازحين السوريين في لبنان.

# بري يناشد المغتربين المشاركة في الانتخابات: بادروا للتسجيل فوراً وقبل فوات الأوان

ناشد رئيس المجلس النيابي نبيه بري المنتشرين والمغتربين المشاركة في الانتخابات النيابية وتعزيز خياراتنا وقد انتصرنا بتعميم مشروع النسبية، لكي ننتصر معكم بالتأكيد على صحة مشاركة الانتشار والاغتراب في كل ما يصنع حياة لبنان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قائلاً بادروا للتسجيل فوراً وقبل فوات الأوان المذكور، وذلك في مؤتمر صحافي عقده في عين التينة وجّه فيه الى الاغتراب اللبناني النداء الآتي:

يا أبناء لبنان في بلاد الانتشار والاغتراب.. يا مَن تحملون وجعكم في قلوبكم في حلّكم وترحالكم..

يا مَن ناديتم دائماً بالمشاركة السياسية والمتنوّعة ليحلّق الوطن بجناحَيْه المقيم والمغترب..

وقال «لقد أنجز لبنان المقيم من عام إلى اليوم عدداً من الاستحقاقات الدستورية والوطنية المهمة على طريق استعادة دورة حياته الطبيعية، فقد انتخب مجلسكم النيابي رئيساً للجمهورية العماد ميشال عون وأقرّ قانوناً للانتخابات وقوانين تتعلّق بسلسلة الرتب والرواتب والضريبية وصولاً الى إقرار قانون الموازنة بعد اثني عشر عاماً على إقصائها، ونحن نأمل بذلك حفظ مالية الدولة ووقف الهدر والفساد».

وأضاف «الآن، وقد انتصر لبنان في المعارك كلّها لمنع تهميش الديمقراطية فإن وطنكم يستدعي أدوار كل اللبنانيين لإنجاز الاستحقاق المتعلق بالانتخابات التشريعية في الربيع المقبل. وهذا الأمر يتطلّب إعداد قوائم انتخابية في السفارات والقنصليات التي تمثّل لبنان في الخارج لمن لا يستطيع أن يكون في لبنان يوم الانتخابات أن يبادر لتسجيل اسمه قبل 21 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وتابع إني باسم لبنان الذي يحاول الخروج من أزمات المنطقة من بلدكم الذي انتصرَ على عوامل الفتنة كلّها وهزم الإرهاب على الحدود السيادية الشرقية والشمالية.. من لبنان الذي تقف فيه مقاومته سداً على حدود الوطن الجنوبيّة وقد تحوّلت الى قوة ردع لنيات العدوان «الإسرائيلي».

وشدّد على أن لبنان الجيش والشعب والمقاومة يستدعي أبناءه الخلّص في كل أصقاع الدنيا لمشاركته غداً في انتخاب وصياغة مجلسه التشريعي المقبل ورفض محاولات الإقصاء والتهميش والمقاطعة وكل الكلام السلبي.

وأكد أن لبنان غداً لا بدّ أن يتأسس على القواعد التي أرساها الإمام الصدر الذي حوّل الحرمان من حالة الى حركة وفاء مشروع مقاومتنا الى النصر ومشروع لبنان ليكون وطناً نهائياً لجميع أبنائه.

# يازجي: كنيسة أنطاكية متجذّرة في أرضها

شدّد بطريرك أنطاكية وسائر المشرق يوحنا العاشر يازجي على «الحضور المسيحي في الشرق الأوسط وعلى الدور المسيحي فيه لمدّ يد الحوار إلى الجميع وبناء جسور التواصل بين الحضارات والثقافات». وأكد «أن كنيسة أنطاكية متجذّرة في أرضها وصامدة، وهي مدعوة أن تنقل إلى العالم رغبة إنسان هذا المشرق في العيش بسلام ونبذه لكل أشكال الإرهاب والعنف»، مشيراً إلى «أن كنيسة أنطاكية تحمل في قلبها هموم بلدان الشرق كلها وتسعى لأن تضع طاقاتها في سبيل إعطاء صورة حقيقية لما يجري من قلاقل واضطرابات».

كلام يازجي جاء خلال ترؤسه قداساً في كنيسة القديسين بطرس وبولس الأنطاكية في واشنطن.

ونوّه يازجي بالأبرشية الأنطاكية في أميركا الشمالية وبدورها الكبير «في نقل صورة حية عن كنيسة أنطاكية الشهيدة والشاهدة»، وتطرّق إلى موضوع المخطوفين ومنهم مطرانا حلب بولس يازجي ويوحنا إبراهيم والآباء الكهنة وغيرهم الكثير، داعياً «إلى تحريك الجهود في سبيل تحريرهم». كذلك رفع الصلوات «من أجل السلام في المنطقة وكل بلدانها، خصوصاً في سورية»، ودعا «إلى صون الاستقرار في لبنان»، مشدداً «على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها».